# ..ويحمل كل مواطن مليوني ريال

## محافظ البنك المركزي لـ«الثورة»:

# الفضل يعود للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية

**دافع محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام عن السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك التي لها الفضل في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية.**
**مؤكدا أن مستوى الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي كما هو في نهاية ديسمبر من العام 2013م لازال في الحدود المقبولة وفقا للمعايير العالمية .**
**وأوضح بن همام أن المستفيد من الدين العام المحلي هو الموازنة العامة للدولة باعتباره يمثل مصدرا رئيسيا وغير تضخمي لتمويل الإنفاق العام.**
**مشيرا إلى أن رصيد حساب الحكومة المدين في البنك المركزي قد انخفض مع نهاية عام 2013م من 707 مليارات ريال إلى حوالي 690 مليار ريال.. مزيدا من التفاصيل في الحوار التالي.**

لقاء /عبدالله الخولاني

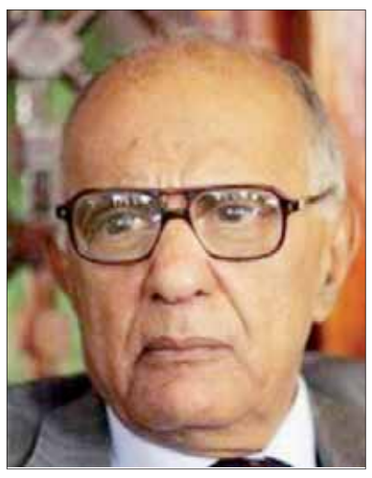

■ مستوى الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي لازال في الحدود المقبولة وفقا للمعايير العالمية

■ حساب الحكومة المدين انخفض إلى حوالي 690 مليار ريال

■ لولا أذون الخزانة لما تمكنت الدولة من تمويل الانفاق الاستثماري والتنموي خلال الأعوام الماضية

**> يحمل البعض البنك المركزي وسياسته النقدية مسؤولية وصول الدين الداخلي إلى مرحلة الخطورة ؟**

- أولا يجب التوضيح بأن مستوى الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي كما هو في نهاية ديسمبر من العام 2013م لازال في الحدود المقبوله وفقا للمعايير العالمية . وبالنسبة للدين العام المحلي فالمستفيد منه هو الموازنة العامة للدوله حيث يمثل الدين العام المحلي مصدرا رئيسيا وغير تضخمي لتمويل الإنفاق العام ( تمويل العجز في الموازنة ) من خلال إصدارات أذون وسندات الخزينة .

**التنمية الاقتصادية**

*** أذونات الخزانة هي سبب ارتفاع الدين الداخلي كما أنها لم تعد مجدية اقتصاديا ؟**

- يمكن القول بأن إصدارات أذون الخزانة خلال الفترة الماضية ومنذ البدء بإصدارات الدين العام المحلي تم استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مستدام ولسنوات طويلة ، ولولا اصدارات أذون الخزانة لما تمكنت الدولة من تمويل الإنفاق الاستثماري والتنموي خلال الأعوام الماضية ( باستثناء العام 2013 حيث أصبح التمويل المحلي يمول جزءا من الإنفاق الجاري نظرا لتوقف إنتاج نفط خام مارب نتيجة للأعمال التخريبية التي حدثت في القطاع . وفي حالة عدم توفر مثل هذا التمويل المحلي لمواجهة الإنفاق العام ( وكذا عدم وجود تمويل خارجي ) فإن الأمر يستلزم على الحكومة إعادة النظر في سياسات الإنفاق العام وخفضه الى المستويات الممكن تمويلها ، أو الوصول بالموازنة الى مرحلة التوازن وذلك غير ممكن على الأقل في الوقت الراهن ، كما أن توقف التمويل المحلي يعني بصورة غير مباشرة توقف الإنفاق الاستثماري للحكومة ، وهذا له آثار سلبية على التنمية والنمو خاصة في ظل الحقيقة بأن الحكومة لازالت هي المشغل الأول في الإقتصاد .

**طرح غير دقيق**

**ماهوردكم على من يقول أن استقرارالعملة الوطنية ناتج عن تدخلات مكلفة للموازنة العامة للدولة من خلال منح أسعار فائدة مرتفعة؟**

مثل هذا الطرح غير دقيق ، فهناك العديد من العوامل وراء إستقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الخارجية وسبق لنا مناقشة هذا الموضوع ، ويقع على رأس تلك العوامل عامل ثقة المتعاملين بالعملة الوطنية في ظل الإستقرار في سعرها . وبالطبع تلعب سياسة سعر الفائدة دورا هاما في موضوع الثقة في العملة الوطنية وبالتالي استقرار سعر صرف العملة الوطنية . ويسعى البنك المركزي إلى الوصول الى سعر فائدة توازني في الاقتصاد يلبى متطلبات الأنشطة الاقتصادية ، وفي نفس الوقت يحقق الاستقرار الاقتصادي كهدف رئيسي لتلك السياسات . كما يعمل على أن يكون سعر الفائدة في السوق حقيقيا يأخذ في الإعتبار معدلات التضخم السائدة .

**متقاربة**

**لكن الكثير من المحليين يقولون أن سعر الفائدة الممنوحة من البنك المركزي أعلى من معدلات التضخم ؟**

لو وقفنا هنا أمام معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية ومقارنته بأسعار الفائدة التأشيرية المعلنة من قبل البنك المركزي لوجدنا أن سعر الفائدة قريب جدا من معدل التضخم لكي يتحقق معدل فائدة حقيقي للمستثمرين يدفعهم إلى الاستثمار في العملة الوطنية . وبالإضافة الى معدل التضخم هناك عوامل البيئة الإستثمارية السائدة في البلاد ، وكذا العوامل السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة الوطنية خلال السنوات القليلة الماضية . ومع هذا فإننا ندرك أن المستوى الحالي لأسعار الفائدة يظل مرتفعا وهو ما أكدناه في أكثر من مناسبة وسيستمر البنك المركزي في مراقبة تطورات العوامل التي سبق وأشرنا إليها وسيقوم البنك بإعادة النظر في سياسة سعر الفائدة عندما تكون الظروف مناسبة لذلك .

**غير صحيح**

*** هل صحيح أن هناك توجهات لطباعة عملة جديدة فئة (5000) ألف ريال؟**

- ما ينشر في بعض الصحف والمواقع الالكترونية عن عزم البنك المركزي اليمني إصدار عملة ورقية بقيمة (5000 ريال ) فإن ذلك غير صحيح ، و لا يوجد خطة حالية لدى البنك المركزي تتضمن ذلك .

**مديونية الحكومة تراجعت**

*** ما ردكم على ما يطرح بأن البنك المركزي قد خالف قانون إنشاء البنك بمنح الحكومة قروضا تفوق الحدود المنصوص عليها في القانون ؟**

- هذا الموضوع سبق أثارته بعد أن أعلن البنك المركزي بياناته المالية عن العام 2012م بشفافية حيث تضمنت البيانات المالية حجم القروض الممنوحة للحكومة من البنك المركزي مباشرة . وتلك البيانات تضمنت أن رصيد حساب الحكومة المدين لدى البنك المركزي كما هو في 31 ديسمبر 2012م كان حوالي 707 مليارات ريال وهذا المبلغ يتجاوز الحد المنصوص عليه في قانون البنك المركزي . وهذا الرصيد هو نفسه الذي كان سائدا في نهاية عام 2011 . وقد قام البنك المركزي بتجاوز الحدود المنصوص عليها في قانون البنك لإقراض الحكومة في عام 2011م فقط نظراً للأزمة الشديدة التي مرت بها المالية العامة من نقص في الموارد العامة من كل المصادر سواءً المصادر الرئيسية المتمثلة في إيرادات النفط المحلية نتيجة لأوضاع خام مارب كما سبق التوضيح، أو النقص في الإيرادات غير النفطية. وكان ذلك التجاوز لمواجهة النفقات الحتمية فقط مثل المرتبات أو نفقات الخدمات العامة الحتمية كالمستشفيات ونفقات المؤسسات الخدمية الهامة الأخرى ولم يسمح البنك بتجاوز ذلك الرصيد بعد عام 2011م ، علما بأن رصيد حساب الحكومة المدين في البنك المركزي قد انخفض مع نهاية عام 2013م من 707 مليارات ريال إلى حوالي 690 مليار ريال.

# إذا لم يتوفر استقرار امني

**المشكلة ليست مالية كما يحلو للبعض تصويرها**

**تنسيق**

**المطلوب من البنك المركزي؟**

دور البنك المركزي إيجابيا تنسيق مع وزارتي المالية عملية حشد الموارد المحلية من مصادر عجز الموازنة من مصادر لأجل هذا إلى جانب تحديد دلة بالإضافة إلى التنسيق بين في كيفية استغلال الموارد من ارجية بصورة رشيدة وكفؤة، يق في المحافظة على مستوى جيد واتفاق بين السياسات ية والاقتصادية لتحقيق ادي مقبول باعتبار مشكلة عامة عجز، هيكلي وعليه فلا بد أن يتم تحريك معدلات النمو وبالتالي تكون وزارة التخطيط هي المحور الرئيسي لعمل سياسات اقتصادية تكفل إنعاش الاقتصاد القومي عبر توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وعند ذلك نستطيع أن نحقق معدلات نمو حقيقية في العديد من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المجدية، وهذا ما يساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي توسيع الدخول والأوعية الإيرادية وخاصة غير النفطية.

**فشل**

**> رسالة أخيرة؟**

- إذا لم يتحقق الاستقرار فإن كل السياسات مصيرها الفشل.

## أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور داود عثمان لـ«الثورة»:

# ندور في حلقة مفرغة

## ■ الدين تجاوز الحدود الآمنة والحل بتفعيل الموارد المحلية

**ل الدكتور داود عثمان- استاذ الاقتصاد في كلية التجارة بجامعة عاء أن ارتفاع النفقات مقابل موارد منخفضة وبالتالي عجز ون متراكمة يجعلنا ندور في حلقة مفرغة .**
**حسب الدكتور عثمان في حديث خص به «الثورة» فإن الدين قد اوز الحدود الآمنة المتبعة دولياً والمحددة بنحو 100 % ، حيث اوزنا في اليمن خلال العام الماضي حوالي 120 % ومن المتوقع ارتفاع في العام 2014م إلى 122 %.**
**جع مشكلة ارتفاع الدين إلى العديد من الاختلالات الهيكلية جمة عن انخفاض الموارد وبالتالي فإن الحل الأمثل لمواجهة م الديون تفعيل الموارد المحلية مثل الضرائب .**

**حمد راجح**

فاع الدين الداخلي في اليمن ؟
ن ترجع للعديد من الاختلالات الهيكلية نخفاض الموارد، والفجوة الشاسعة بين ، فالموارد في هذه الحالة غير كافية لتغطية مشكلة دائمة ومستمرة في اليمن ، أي أن مة أقل من النفقات ، وهناك تضخم كبير في للدولة حيث تذهب أغلب الموارد لتغطية رتبات .
شكلة في التوظيف المستمر وبصورة مدروسة، كما أن نفقات الدعم تمثل أحد تجد أن عملية دعم المشتقات تتسع وتكبر رميل النفط في السوق العالمية ، ولهذا فإن جزءاً من السعر وهو الفرق بين البيع في وسعره في السوق العالمية ، انظر أيضا إلى ق المرتفع في الوزارات وبشكل خاص في ن وهي من الأسباب في سياق ارتفاع الدين كل عام فإن الانفاق كبير وغير مدروس .

**تفعيل الموارد**
**ل من وجهة نظرك للتعامل مع**

مواجهة الديون من خلال رفع مواردها من ، وأهمها الموارد المحلية من الضرائب عن كامل للضريبة العامة على المبيعات والتي جزءاً كبيراً من الموارد ، الموارد الضريبية في الوقت الراهن أقل مما يمكن الحصول عليه وهناك ضرائب غير مستغلة مثل ضرائب الأرباح والقات وغيرها ، وتحصيلها محدود للغاية ، وبالإمكان رفع مستوى تحصيلها والذي سيؤدي إلى تقليص الفجوة بين الموارد والنفقات ، يجب استغلال مواردنا الذاتية ومنها تطبيق ضريبة المبيعات ، وهناك العديد من الدول استطاعت من خلال تفعيل هذا المورد سد ما تعاني منه من عجز.

**طرق**

*** هل هناك حلول أخرى إلى جانب تفعيل الموارد الذاتية لتمويل العجز أو تقليصه؟**

- هناك ثلاثة طرق لتمويل العجز، أما بطباعة النقود وهذا الأمر له اضرار اقتصادية عديدة وبلادنا تتجنبه بطبيعة الحال ، وهناك كذلك لسد العجز الاقتراض الخارجي من المؤسسات والصناديق المالية الدولية وهذا أيضاً مخاطرة كبيرة نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وبالعملة الصعبة، أما البديل الثالث يتمثل بعملية الاقتراض من السوق المحلية والقطاع المالي المحلي وهو ما تعمل عليه بلادنا من خلال أذون الخزانة .

**الخزانة**

*** لكن أذون الخزانة لها أضرار عديدة ، ما رأيك في لجوء الحكومة إلى مثل هذا الخيار ؟**

- طبعاً له أضرار ، لكن أنت لديك موارد أقل من الإنفاق ولديك بالمقابل التزامات وأجور ومرتبات وسداد ديون خارجية ، ولهذا فإن أذون الخزانة شر لابد منه ، على الرغم من ذلك تظل المديونية الداخلية أقل ضرراً من الديون الخارجية ، لأن الديون الداخلية يمكن حلها بتفعيل الأوعية الإيرادية المحلية مثل الضرائب ، أحب أن أشير أيضاً إلى أن العجز هذا يتطلب تمويله من خلال الاقتراض والمشكلة أن الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز كبير طوال السنوات الماضية .

**استثمار**

*** ماذا عن تأثيرات أذون الخزانة على توجيه مثل هذه الودائع والأموال لتمويل مشاريع تنموية ؟**

- كما تعرف فإن البنوك لديها مدخرات كبيرة وتعطي للمودعين فوائد ، ومن أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه ذلك تعمل على توظيف أموالها في أذون الخزانة ، أما ما يخص عملية استثمار هذه الأموال فإن القطاع المالي يرى أن مخاطر بيئة الاستثمار مرتفعة لا تسمح باستثمار أموال البنوك في التنمية ، وتجد كذلك أن بيئة الأعمال والاستثمار تعاني العديد من الاختلالات التي تحد من استثمار هذه الأموال في التنمية .

**تراكم**

*** ماهي آثار وأضرار تراكم الديون على الموازنة العامة للدولة ؟**

- تراكم الديون له آثار كبيرة على عجز الموازنة ، وفوائد مرتبة على هذه الديون وبالتالي ارتفاع الإنفاق وتضاعف العجز وهكذا ندور سنويا في حلقة مفرغة ، اضف إلى ذلك الآثار المترتبة على الفقر والبطالة ، طبعاً هناك حدود للمديونية واليمن بدأت تتجاوز الحدود الآمنة والتي لايمكن أن تتجاوز الـ60% من الناتج المحلي الإجمالي، وما نسبته 100% من الموارد الذاتية وهي معايير دولية يتم التعامل بها، وبالمقابل نجد أنه قد تجاوز لدينا في العام 2013م حاجز 120% ومن المتوقع ان يصل في العام 2014م إلى 122% ، أي أنه يتجاوز الحد الآمن الذي يجب أن يكون الدين في حدود يساوي مواردك المحلية ، وهذا الوضع بالطبع قد يؤثر على الاستقرار المالي والنقدي.

**وضعية**

*** كيف تقيم وضعية الاقتصاد الوطني خلال الفترة الراهنة بالنظر إلى كل هذه الاختلالات والأعباء والمتغيرات التي تمر بها اليمن ؟**

- اليمن تمر بوضع صعب حالياً، ولكن إذا تحقق الاستقرار واتجهت الدولة نحو برامج اقتصادية تنموية تشجع على النشاط الإنتاجي والاستثماري سيحدث بالتأكيد تطور في مسار الاقتصاد الوطني، يجب التركيز على قطاعات ذات أولوية يكون لها دور في دفع النشاط الاقتصادي الذي يتجه نحو تنمية القطاعات الأخرى، وكذا استغلال الفرص والموارد التي يمكن أن تخلق قيمة مضافة وزيادة في الإنتاج وارتفاعاً في الدخل، وهذا الأمر يتطلب برامج وسياسات واضحة وعاجلة وأهمها الأمن والاستقرار، وفي هذا الصدد فإن نجاح الحوار يعتبر مؤشراً إيجابياً ورسالة تطمينية للقطاع المالي ورؤوس الأموال.